المؤتمر الإقليمي حول الأثر الإنساني للألغام المرتجلة المضادة للأفراد في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل في سياق اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد

أكرا (غانا) من 13 إلى 14 و15 فيفري 2024

مداخلة الوفد الجزائري حول مساعدة الضحايا، يوم 14 فيفري 2024

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

أود في البداية التوجه بخالص الشكر والتقدير لجمهورية غانا على استضافتها لهذا اللقاء وعلى حفاوة الاستقبال والتنظيم المحكم لأشغالنا، كما أغتنم هذه السانحة لأشيد بعلاقات الصداقة والتضامن والتعاون التاريخية القائمة بين الجزائر وغانا، وأذكر بمخرجات مؤتمر الشعوب الإفريقية بأكرا في ديسمبر 1958 ، الذي شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي بدعوة من الزعيم الغاني كوامي نكروما أول رئيس لجمهورية غانا، والذي لقيت فيه القضية الجزائرية دعم الدول الافريقية.

كما أتوجه بخالص الشكر لوحدة تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وكل من ساهم في تجسيد فكرة هذا الاجتماع التي تعكس الروح الراسخة للتعاون جنوب-جنوب، بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنسانية للاتفاقية ومواجهة آفة الألغام والتخفيف من معاناة الضحايا.

والشكر موصول للمحاضرين على عروضهم القيمة والمستفيضة.

يطيب لي أن أنتهز هذه السانحة لأطلع المشاركين على تجربة بلادي الجزائر في مجال مكافحة الألغام والتكفل بالضحايا، حيث عكفت السلطات الجزائرية منذ

سنة 1963 على مواجهة إرث الألغام المضادة للأفراد الذي خلفته الحقبة الاستعمارية، متبنية إستراتيجية وطنية سخرت لها طاقات بشرية وإمكانيات مادية هائلة، ساهم فيها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بدور ريادي في تطهير الحدود الملغمة وإزالة بقايا المتفجرات.

واستكمالا لهذا الانجاز المتميز، الذي تعزز بانضمام الجزائر لاتفاقية حظر الألغام سنة 2001، و كلل بالانتهاء من نزع الألغام سنة 2016، بقيام بلادي باستصلاح وتسليم الأراضي المطهرة للمواطنين ليجسدوا فيها مشاريع تنموية تخدم الصالح العام وتكون مصدرا للازدهار والرخاء.

وفي نفس الإطار تواصل وزارة المجاهدين وذوي الحقوق وقطاعات وزارية أخرى السهر على ضمان التكفل الأمثل والدائم بضحايا الألغام وتعزيز رعايتهم الصحية والاجتماعية والنفسية وتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهم، معتمدة في ذلك على سياسة وطنية واعية، تضمنت وضع آليات فعالة وإصدار ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية وترقية وتعويض الضحايا أو ذوي حقوقهم،و إقرار الحق في منحة قابلة للمراجعة وللتحويل إلى ذوي الحقوق بعد وفاة الضحية، والاستفادة من التأمين الاجتماعي، والتزود مجانا بأجهزة العطب واللوازم الملائمة للعاهة الناتجة عن الإصابة بالألغام، و كذا الخدمات النوعية للمرافقة الجوارية الدائمة.

وعلى هذا الأساس، تم اتخاذ تدابير تنظيمية وإجراءات مادية ومعنوية تهدف إلى تحسين وترقية التكفل بهذه الفئة، أهمها:

- تبسيط الإجراءات وتقليص الملفات الإدارية واعتماد لامركزية الاجراءات لتطوير وعصرنة الخدمة العمومية وتحسينها وجعلها في متناول هذه الفئة،

- ترقية وتطوير عمل المركز الوطني للتجهيز بالأعضاء الاصطناعية بالدويرة ومختلف ملحقاته الستة عبر التراب الوطني من أجل ضمان استفادة هذه الفئة من الراحة وخدمات العلاج والتدليك والتأهيل الحركي وتوفير الأعضاء الاصطناعية والتجهيزات المساعدة على المشي و أجهزة البدائل السمعية واللواحق البصرية وأطقم الأسنان ،
- تكثيف الزيارات التفقدية للضحايا قصد التدخل لفائدتهم وتحسين التكفل بهم بالتنسيق مع المصالح المختصة،
- اعتماد تطبيقات فعالة تسمح بجمع البيانات والتحكم في عمليات ضبط وتحيين ومراقبة المعطيات الإحصائية الخاصة بهذه الفئة،

وبخصوص التوعية، تسعى وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، إلى تنظيم حملات تحسيسية و ملتقيات وندوات وأبواب مفتوحة حول مخاطر الألغام المضادة للأفراد وعواقبها الإنسانية ، كما تقدم الدعم المالي للجمعيات والمنظمات المعتمدة ذات الطابع الإنساني والاجتماعي، الناشطة في هذا المجال.

وبناء على تجربتها الوطنية، أبت الجزائر إلا أن تسهم في الجهود الجماعية النبيلة التي تراعي الأبعاد الإنسانية وتسعى إلى تكريسها على أرض الواقع، وذلك من خلال توليها رئاسة لجنة مساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد لسنة 2022.